عـــلاج

وأخيرا بحثت الوزارة فأطالت البحث ونقبت الوزارة فأكثرت التنقيب ، ثم هداها الله بعد الجهد الطويل والعناء الثقيل والإشفاق من سوء العاقبة وانتقاض الأمر عليها وفساد الصلة بين المصريين والأجانب عامة ، وبين المصريين والمبشرين بنوع خاص إلى شيء من الشجاعة يسير نهضت به لمعالجة التبشير فنفت مبشرة أجنبية من الأرض ، والله يعلم أنفتها نفيا مؤقتا يكون بعده رجوع قريب ؟ أم نفتها نفيا متصلا لا رجعة بعده ، ولا إياب ؟

ولكنها نفتها على كل حال ووقفت مع المبشرين عند هذا الحد الذى لا تستطيع فيما يظهر أن تتجاوزه إلى أبعد منه . ثم بحثت وأطالت البحث ونقبت وأكثرت من التنقيب ، وهداها الله إلى شيء من الكرم والجود على المصريين بعد الإسراف فى الكرم والجود على الأجانب فقررت أن تستنقذ الفتيات المسلمات من مدرسة التبشير فى بورسعيد لتضمهن إلى مدارسها وملاجئها ، وإلى مدارس المسلمين وملاجئهم . وهذا حسن من غير شك بشرط ألا يكون من لهو الحديث ولا من هذه الوعود التى يقصد بها إلى التلهية والتسلية ، وإلى تهدئة الخواطر وتخدير الأعصاب كما يقولون . ومن المحقق أن الناس ينتظرون من الوزارة أن يكون برها بهذا الوعد صادقاً ، لا التواء فيه ، سريعا لا إبطاء به . وهم يتمنون ألا يؤجل اعتماد هذا المقدار الذى وعدت الحكومة به أمس إلى الدورة البرلمانية المقبلة فإن شدة القيظ توشك أن تذيب هذا الوعد إن طال به الانتظار ، وآية ذلك أن الانجليز أشفقوا على اعتماد جيل الأولياء أن يذيبه الصيف فتعجلوا الحكومة فى أن تمضيه لهم إمضاء ، وتختطفه لهم من المجلسين اختطافا ، وآية ذلك أيضا أن الشركة الأمريكية التى تمهد لخزان تسانا أشفقت على الخمسين ألفا أن يذيبها الصيف فتعجلت الحكومة فى الإمضاء والوفاء والحكومة تتعجل هذا المقدار ما وسعها التعجل ويقال – ولعل ما يقال أن يكون كذبا ، ولكنه يقال على كل حال – إن الحكومة قدمت الإمضاء

كوكب الشرق فى ١٥ – ٦ – ١٩٣٣ .

على كل إجراء ، ودفعت خمسين ألفا قبل أن يأذن لها البرلمان فى هذا الأداء . فالناس يتعجلون الاعتمادات المالية فى هذه الأيام مخافة أن يذيبها حر الصيف أو يصيبها الحيف ، ومن حق المصريين أن يتعجلوا هذه الآلاف السبعين التى وعد بها وزير الداخلية أمس ، وأن يروا أمر هذا الاعتماد يسلك طريقه القانونية مسرعا أو ما شئت من الوزارات تنشىء هذه المدارس الموعودة ليكون الأمر عملا ، لا قولا ، وجدا لا هزلا ، وليخلص من المبشرين وإغرائهم عدد مهما يكن قليلا فهو مصرى يجب أن يخلص لمصر وللإسلام .

ومازلنا ننتظر قبل أن نصدق حتى يكون الوفاء ، فالوعد كثير والكلام يسير ، والحمد أكثر والثناء أيسر ، ولكن البر والتنفيذ هما اللذان يجب أن نرجوهما ولا نصدق حتى نظفر بهما .

وبعد هذا كله نستأذن الوزارة فى أن نلفتها إلى أن ما اتخذت من إجراء إلى الآن مهما يكن حسنا منتجا ، فهو بعيد كل البعد عن أن يكون علاجا صحيحا مغنيا لهذه المشكلة الثقيلة ، مشكلة التبشير والمبشرين . فمهما تنف الحكومة من المبشرين والمبشرات فلن تستطيع أن تغلو فى ذلك ، فسيكون خطر عظيم وهناك تعليم حر ينشره قوم من رجال الدين الأجانب على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم يقصدون به ظاهر الأمر إلى التعليم والتثقيف وهو من هذه الناحية نافع حقا ، مفيد حقا ، ولكنه لا يقف عند التعليم والتثقيف ، وإنما يشارك التعليم الأجنبى فى إضعاف القومية المصرية ، وبسط النفوذ الأجنبى ويتفرد بدعاية دينية ظاهرة أو خفية ، مقصودة أو غير مقصودة ، لها فى الشعور الدينى للأطفال أثر بعيد ، فلابد إذن من أن تنهض الدولة بمراقبة هذه الأنواع المختلفة من التعليم لتعصم الأخلاق والقومية والدين من هذا الفساد الذى يسعى إليها سعيا قويا ملحا لا أناة فيه . وقد همت الوزارة القائمة بإصدار تشريع يمكنها من مراقبة التعليم الحر ، وجدت فى ذلك حتى هيأت مشروع القانون وأذاعته فى الناس لتعرف رأيهم ، لكنها سكتت عنه فجأة ، وانصرفت عن المضى فيه لأسباب غير ظاهرة . وأكبر الظن أنها لم تفكر حين وضعت هذا التشريع أوجدت فى إصدارة إلا فى شىء واحد سياسى ، هو بسط سلطانها على المدارس الحرة المصرية فقيض الله لها من أشار عليها أن تبسط سلطان هذا القانون على المدارس المصرية والأجنبية . وهناك كفت عنه وأهملته إهمالا وآثرت أن تترك هذا القانون على أن تقف من الأجانب موقفا لا يرضونه ، وأنت تعلم مقدار ما أظهرته وزارتنا القائمة من الحرص على رضى الأجانب منذ نهضت بأعباء الحكم .

مهما يكن من شيء فإن العلاج الصحيح لأمر المبشرين إنما هو فى إخضاع مدارسهم ومدارس غيرهم من الأجانب للمراقبة المصرية الدقيقة بحيث يستطيع المفتشون المصريون أن يختلفوا إليها ويستمعوا لما يلقى فيها ، ويمتحنوا تلاميذها ويسألوهم عما يسمعون ، وعما يفعلون ، فإن آنسوا من بعض هذه المدارس خروجا بالتعليم عما يلائم منفعة مصر وحاجتها وكرامتها ودينها آذنوا وزارة المعارف بهذا الخروج وأنفذت وزارة المعارف فى هذه المدارس حكم القانون .

على هذا النحو ، وعلى هذا النحو وحده تأمن مصر ناحية من أخطر النواحى التى يسلكها الأجانب سواء منهم المبشرون وغير المبشرين إلى نفوس التلاميذ والطلاب . فلتتشجع الحكومة أو ليتشجع البرلمان أو لتتشجع الحكومة والبرلمان جميعا وليصدرا هذا القانون ، فهو إن صدر أراح المصريين وأراح الأجانب أيضا . هو يريح المصريين لأنه يكف عنهم كثيرا من الشر ، وهو يريح الأجانب لأنه يحميهم من سوء ظن المصريين فيهم ، ويقيم الصلة بينهم وبين المصريين فى التعليم على أساس من المودة والصفاء والتعاون القيم الذي لا ريبة فيه .

ولكن أتظن الوزارة القائمة تجرؤ على إصدار هذا القانون ؟ أتظنها تستطيع أن تتقدم إلى الأجانب أصحاب الامتيازات تطلب منهم أن يخضعوا مدارسهم لمراقبتها وتفتيشها ؟ هذا عدل من غير شك ، هذا شيء من أوليات السيادة القومية والاستقلال الطبيعى ولكن العدل شيء وإقرار العدل شيء آخر وإذا عجزت وزارة عن أن تقر العدل بين المصريين الذين لا يمتاز بعضهم من بعض أمام القانون فماذا تظنها تصنع بالقياس إلى الأجانب الذين يعتصمون بالامتيازات ويحتمون بما لبلادهم من بأس وسلطان .

اللهم إن كل محاولة لاقصاء المبشرين لا قيمة لها ولا غناء فيها مادامت معاهدهم حرة طليقة لا تستطيع الحكومة أن تدخلها أو تراقبها أو تصل إليها إلا بعد أن يقع فيها الشر ويصبح أمرا لا سبيل إلى تداركه أو منعه من الوقوع .